



جمهورية اللبنانية

وزارة المالية

الوزير

١٥٨٥/١٥٨

١٢ تموز ٢٠٢٢

إعلام

يتعلق بالمواد الواردة في القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٢٢ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢) والتي تنتهي مهل الاستفادة من أحكامها بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٢٢.

حيث إن المادة ٣٠ من القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٢٢، قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢) أجازت للمكلفين بضريبة الدخل إجراء إعادة تقييم استثنائية للأسس الثابتة وللمعارات المشمولة بأحكام البند ج من ثالثاً من المادة ٤٥ من قانون ضريبة الدخل المعدلة بموجب المادة ١٣ من القانون رقم ٦٤ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٧،

وحيث إن المادة ٥١ من القانون عينه أعتت المؤسسات والشركات المسجلة في السجل التجاري وكذلك الشركات المدنية المسجلة في السجل الخاص بالشركات المدنية، من الغرامات على رسم الطابع المالي الناتجة عن عدم تجديد مدة الشركة أو المؤسسة،

وحيث إن المادة ٥٥ من القانون عينه أيضاً أعتت من رسم الانتقال ورثة اللبنانيين الذين كانوا من جراء انفجار مرفأ بيروت بتاريخ ٤/٨/٢٠٢٠، على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة المتعلقة بتركات مورثيهم،

وحيث إن المهلة المحددة للاستفادة من تلك الأحكام تنتهي بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٢٢،

لذلك، يهم وزارة المالية أن تعلم المكلفين المعنيين بالمواد المشار إليها أعلاه بضرورة المبادرة

إلى الاستفادة من أحكامها.

وزير المالية

يوسف الخليل

